

أشكال الاعتراف بالحكومة المؤقتة

ل الجمهورية الجزائرية: 1958 - 1962

كتبه الدكتور عبد القادر كرليل

- قسم التاريخ - جامعة الجزائر 2-

ملخص:

تناول في هذا المقال جانبا من أشكال الاعترافات خصوصا الإعلانات الرسمية، وإقامة العلاقات الدبلوماسية، وكذلك تنظيم الزيارات الرسمية والودية، التي أبدت بها العديد من حكومات ودول العالم المحبة للسلام للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري المكافح من أجل الحرية والاستقلال، وإن مثل هذا العمل لم يتأت إلا بتضافر جهود وحنكة الطاقم الدبلوماسي للحكومة المؤقتة بغرض تفعيل آليات تدوير القضية الجزائرية في المحافل الدولية، للضغط على فرنسا لقبول منطق التفاوض على أساس إنهاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

تعد الاعترافات التي حظيت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمجرد الإعلان عن تأسيسها من قبل العديد من دول العالم، بمثابة مرحلة أخرى من آليات تدوير القضية الجزائرية في المحافل الدولية، لكون ذلك ساعد على اتساع العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى⁽¹⁾.

إن هذه الاعترافات المختلفة الأشكال، من إعلانات رسمية، وإقامة علاقات دبلوماسية، وتنظيم زيارات رسمية وودية، سمحت لها بالانفتاح على العالم حيث هيأت لها المجال السياسي بإقامة مندوبيات وإرسال بعثات دبلوماسية تتمتع بجميع الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية الأخرى في عواصمها لتمثيل الثورة الجزائرية وتعريف عامة شعوبها بأهداف جبهة التحرير الوطني ونضال الشعب الجزائري التي تصب في بوتقة واحدة مفادها إقلاع جذور الاستعمار الفرنسي وتحرير البلاد⁽²⁾. وكان ذلك على النحو التالي:

الإعلانات الرسمية:

أشرت الجهود المبذولة من طرف أعضاء الحكومة المؤقتة في نشاطهم الدبلوماسي إلى كسب العديد من الاعترافات تلقوها من الحكومات الأجنبية⁽³⁾ مجسدة في شكل إعلانات رسمية تحدد في ظاهرها وتختلف في باطنها، لكونها تختلف في تحديد المركز القانوني لهذه الحكومة الفتية، البعض منها اعترفت بالحكومة المؤقتة دون أن تعترف بكيان الدولة الجزائرية، معتبرة في ذلك الحكومة المؤقتة تنظيمًا سياسيا يسعى إلى المطالبة بتحسين ظروف المعيشة للشعب الجزائري والحصول على حقوقه بطرق حضارية ومشروعية⁽⁴⁾.

ومن هذه الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة دون الاعتراف بكيان الدولة الجزائرية خارج الدولة الفرنسية ذكر: غانا⁽⁵⁾، الاتحاد السوفيتي⁽⁶⁾، ليبيريا⁽⁷⁾، تشيكوسلوفاكيا، بلغاريا، يوغسلافيا.

على عكس هذا الصنف من الاعترافات هناك دول أخرى وهي الأغلبية اعترفت بالحكومة المؤقتة بصفتها حكومة للجمهورية الجزائرية⁽⁸⁾، ولذا هي في منظور هذه الدول عبارة عن جهاز تفديني يتولى رسم معالم الدولة الجزائرية التي اندثرت بوقوع الجزائر تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي، ولم تتوان هذه الدول والتي هي في معظمها من الدول العربية وبعض الدول الصديقة والمحبة للسلام والمدافعة عن مبدأ تحرير الشعوب بقبول طلبات أعضاء الحكومة المؤقتة بدعوى تنظيم زيارات رسمية إلىعواصمها لشرح مواقف الحكومة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها من خلال تبنيها للعمل الثوري في الجزائر، كما أعربت الكثير من هذه الدول عن استعدادها للباحث في لقاءات مشتركة حول مسألة إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويتعلق الأمر بالدول العربية التالية:

لبنان، ليبية، العراق، تونس، المغرب، الجمهورية العربية المتحدة، الأردن، اليمن، هكذا إذن كانت الدول العربية سباقة في الإعلان الرسمي عن اعترافها بشرعية الحكومة المؤقتة في تمثيل الشعب الجزائري، حتى وإن كانت طريقة الاعتراف تختلف من دولة إلى أخرى. بالرجوع إلى مضامين البيانات الصادرة بهذا الخصوص يتبين بأن لبنان وليبية قد صدرت منها إشعارات رسمية تؤكد الاعتراف الرسمي بشرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽⁹⁾.

في حين باقي الدول العربية الأخرى أصدرت بيانات رسمية بخصوص الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكنها دون أن تحدد طبيعة هذا. الاعتراف الذي تأكد مع مرور الأيام من خلال العديد من الإشعارات⁽¹⁰⁾، الصادرة لاحقاً من حكومات وشخصيات سياسية لهذه الدول عبرت فيها عن المواقف الرسمية لبلدانها التي تعتبر بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حكومة شرعية وكفيلة بتمثيل الشعب الجزائري دون سواه.

إن جهود الحكومة المؤقتة المبذولة من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، لم تتوقف عند اعتراف الدول العربية بكيانها، وإنما اتسع النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة ليشمل دولاً غير عربية اعترفت هي الأخرى قناعة منها بشرعية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في حمل لواء الثورة التي يخوضها الشعب الجزائري من أجل قضيته العادلة التي تهدف إلى تحرير أرضه من الاستعمار⁽¹¹⁾، ومن هذه الدول نذكر:

فييتام، مالي، اندونيسيا، يوغسلافيا، غينيا، الطوغو، الكونغو.

والملاحظ في اعترافات الدول الصديقة بالحكومة المؤقتة بأنها جاءت في أشكال مختلفة، البعض منها في شكل تصريحات رسمية كما هو الحال بالنسبة لجمهورية فييتام⁽¹²⁾، وجمهورية مالي⁽¹³⁾، وجمهورية اندونيسيا⁽¹⁴⁾، أو برقيات صادرة عن أسلال دبلوماسية لبعض الدول من بينها، العراق⁽¹⁵⁾، فيما اعترفت دول أخرى على طريقتها الخاصة، حيث اكتفت بإرسال التهاني الحارة لها، وتأكّدت هذه الاعترافات في مناسبات أخرى عبر فيها مسؤولو وممثلو هذه البلدان بصفة رسمية، ويتعلق الأمر بكل من يوغسلافيا⁽¹⁶⁾، وغينيا⁽¹⁷⁾، والطوغو⁽¹⁸⁾، والكونغو⁽¹⁹⁾.

إقامة العلاقات الدبلوماسية:

لقد ساهمت كثيراً الاعترافات المختلفة التي حظيت بها الحكومة المؤقتة بعد تأسيسها من قبل العديد من دول العالم، في إقامة علاقات دبلوماسية عن طريق تنصيب مندوبيات وإرسال بعثات دبلوماسية⁽²⁰⁾.

١. تنصيب المندوبيات:

لقد عبر عدد كبير من الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة عن رغبتها في إنشاء علاقات دبلوماسية معها ومن بين هذه الدول نذكر:

• الصين:

لقد عبرت الصين في العديد من المرات عن استعدادها لإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة من خلال بлагات مشتركة تصدرها عقب كل زيارة يقوم بها أعضاء الحكومة المؤقتة.

حيث جاء في البلاغ المشترك الصادر في بكين بتاريخ 20 ديسمبر 1958: "أن الفريقيين قد أيدا مبدأ إقامة علاقات دبلوماسية وثقافية بين البلدين".

ونص البلاغ المشترك الصادر في بكين بتاريخ 19 ماي 1960 على: "أن الصين ترحب بحرارة بأن يقوم في بكين تمثيل دبلوماسي للحكومة المؤقتة، في الوقت الذي تراه مناسباً".

كما صدر بلاغ آخر مشترك في 6 أكتوبر 1960 بمناسبة زيارة السيد فرحات عباس بصفته رئيساً للحكومة المؤقتة إلى بكين، جاء فيه: "أن الحكومة الصينية يسعدها أن تشهد في القريب العاجل قيام تمثيل دبلوماسي للحكومة الجزائرية في عاصمة جمهورية الصين الشعبية"⁽²¹⁾.

• غينيا:

تجلت رغبة جمهورية غينيا في إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة من خلال التصريح الذي أدى به مندوب غينيا في مؤتمر متزورفيما من على منبر برمان لبيريا حيث قال: "إن حكومة جمهورية غينيا على استعداد لأن تدرس مع الحكومة الجزائرية المؤقتة سائر أشكال التعاون الإيجابي، ولاسيما تبادل العلاقات الدبلوماسية العادلة بين البلدين"⁽²²⁾.

• السودان:

أعربت السلطات السودانية في رسالة لها للحكومة المؤقتة عن استعدادها في تعين سفيرها في القاهرة، وممثليها في الجامعة العربية سفيراً لديها بمجرد تلقيها الموافقة من قيادة الحكومة المؤقتة.

• الكونغو:

تبينت رغبة سلطات جمهورية الكونغو في إقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة المؤقتة من خلال رد الرئيس الكونغولي السيد جيزنكا، بعد أن تلقى برقية تعزية إثر مقتل المناضل باتريس لومومبا بتاريخ 19 فيفري 1961 معربا فيها ما يلي: "إن حكومتي تعرب عن رغبتها في أن تنشأ بمجرد تلقي هذه الرسالة علاقات دبلوماسية بين الكونغو وببلادكم"⁽²³⁾.

• المغرب:

طلبت السلطات المغربية في شهر أوت 1960 من الحكومة المؤقتة أن ترفع من رتبة البعثة الجزائرية المقيمة بالرباط إلى رتبة سفارة فعلية.

2. إرسال البعثات الدبلوماسية:

أضفت العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها العديد من الدول المناصرة للقضية الجزائرية مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دفعاً قوياً لهذه الحكومة باستقبال بعثات هذه الأخيرة في عواصمها، التي نشأت بمقتضى قرار أصدرته الحكومة المؤقتة بتاريخ 6 فيفري 1960 ينص على إنشاء بعثات للحكومة المؤقتة لدى الدول التي اعترفت بها، أما وفود جبهة التحرير الوطني فإنها تعمل في الدول التي تتبنى أطروحة جبهة التحرير الوطني الداعية إلى تصفية الاستعمار، لكنها لم تعرف بعد بالحكومة المؤقتة، ويكون تعين الوهود في هذه الدول بناء على موافقة حكومتها الصريحة أو الضمنية، وكلاهما، سواء تعلق الأمر بالبعثة أو الوفد يخضعان لرقابة وزير الخارجية.

جاء في المادة الأولى من القرار المتعلق بإنشاء بعثات إلى الخارج: "أن تمثل الحكومة المؤقتة في البلاد الأجنبية يؤمنه وفد دائم واحد، يدعى حسب الظروف الموضوعية "بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة" أو "وفد جبهة التحرير الوطني" وتخضع هذه البعثات والوفود لرقابة وزير الشؤون الخارجية"⁽²⁴⁾.

وتتضمن المادة الثانية من ذات القرار: "تؤمن البعثة" التمثيل дипломاسي "للجزائر وتحت مع السلطات المختصة في البلاد الذي اعتمدت فيه سائر القضايا التي تهم الجزائر والرعايا الجزائريين"⁽²⁵⁾.

وفور إصدار قرار إنشاءبعثات الدبلوماسية في الخارج، شرعت الحكومة المؤقتة⁽²⁶⁾، في تعيين رؤساءبعثات إلى الخارج في كل من تونس والمغرب وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والأردن، ولبنان، والعراق، وغينيا، وغانا، وجمهورية الصين الشعبية، وإندونيسيا، على أن يكون رئيسبعثة إلى الجمهورية العربية المتحدة في ذات الوقت ممثلا دائمًا للجزائر في الجامعة العربية⁽²⁷⁾.

3. تنظيم الزيارات الرسمية والودية إلى الخارج:

لقد كثلت الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة ميدانيا، بالعديد من الزيارات الرسمية والودية إلى الكثير من عواصم دول العالم العربية منها والأسيوية وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الدولتان العظمتان، جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي، ولعل تنظيم مثل هذه الزيارات يأتي في طليعة الانتصارات التي حققتها الحكومة المؤقتة من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف، الذي بدأ يأتي بشماره منذ الأشهر الأولى من تأسيسها.

فقد كان لهذه الزيارات نجاح كبير وابنعت منها صدى بعيد الأثر في الأوساط الدبلوماسية الغربية التي تتبع باهتمام كبير كل ما يصدر منها من نتائج وموافق من خلال البلاغات المشتركة التي تصدر ويعلن عنها للرأي العام في نهاية كل زيارة يقوم بها وفد جزائري، خاصة وأن العديد من هذه الزيارات كانت تتزامن مع مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة والمؤتمرات الإفريقية الأسيوية، الشيء الذي شجع على كسب المزيد من الأنصار لصالح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وإعطائها الطابع الدولي.

من بين هذه الزيارات نذكر:

❖ الزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية وجمهورية فيتنام: (03 - 20 ديسمبر 1958).

تلبية لدعوة حكومة الصين الشعبية، وجمهورية الفيتنام قام وفد عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة السيد بن يوسف بن خدة الذي يشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة ورافقه في المهمة كل من السادة محمود

الشريف وزير التسليح والتموين، وسعد دحلب مدير مكتب وزير الأخبار، بزيارة إلى الصين الشعبية من يوم 16 إلى 20 ديسمبر 1958.⁽²⁸⁾

حيث التقى بالنسبة بشخصيات صينية وفيتنامية من أعلى مستوى مثل المارشال ينخ ته هواي ورئيس جمهورية الصين الشعبية ماو تسي تونغ (Mao TSE-TOUNG)، ورئيس مجلس الوزراء شوان لاي من الجانب الصيني، والرئيس هوشي منه الفيتامي توجت هذه الزيارة، بتصور بلاغات مشتركة⁽²⁹⁾ تنص في مجملها على توافق وجهات نظر الأطراف حول الموقف الدولي الإيجابي من الحرب في الجزائر، وأن البلدان الثلاثة متقدمة على أن الاستقلال ليس حقاً شرعياً للشعب الجزائري فقط، ولكنه أيضاً يكتسي صبغة هامة في نظر العالم أجمع وخاصة في نظر إفريقيا وآسيا.

ومما جاء في البلاغ المشترك عقب نهاية زيارة وقد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لجمهورية الصين الشعبية، ما يلي:

" وأن الشعب الصيني يعتبر أن إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خطوة هامة في سبيل تحرير الجزائر. والشعب الصيني قد رحب بقيام الحكومة الجزائرية وأعلن اعترافه بها في حينه"⁽³⁰⁾.

ولدى مغادرة الوفد الجزائري جمهورية الفيتنام وعودته إلى الصين لاستئناف محادثاته، أمضى بлага مشتركة مع حكومة هوشي منه، جاء فيه: "إن الفيتنام والجزائر تعرضوا للاضطهاد الاستعماري وهذا الآن ضمن العائلة الإفريقية الآسيوية الكبيرة التي تكافح ضد الاستعمار، وأن البلدين يتتفقان على أن الاستقلال ليس حقاً شرعياً للشعب الجزائري فقط، ولكنه أيضاً يكتسي صبغة هامة في نظر العالم أجمع وخاصة في نظر إفريقيا وآسيا، وأن حكومة الجمهورية الديمقراطية لفيتنام تؤكد عزمهما الصارم على إعانة الشعب الجزائري في كفاحه التحرري"⁽³¹⁾.

. الزيارة الرسمية إلى ليبيا: 12 فيفري 1959.

وصل وفد الحكومة المؤقتة⁽³²⁾، الذي يترأسه السيد فرحات عباس إلى مطار مدينة بنغازي بليبيا يوم 12 فيفري 1959، استقبل خاللها من قبل الملك وكبار المسؤولين الليبيين المدنيين والعسكريين، وأثناء تواجد الوفد الجزائري في ليبيا تفقد عدة مدن وسط حشود من الجماهير الشعبية التي تهتف بحياة الشعب الجزائري الصامد في

كفاحه المسلح من أجل الاستقلال وحكومته التي تقود النضال дипломاسي في المحافل الدولية.

❖ الزيارة الرسمية إلى الجمهورية العراقية: (18 – 26 أبريل 1959).

تلبية لدعوة الرئيس العراقي السيد عبد الكريم قاسم، زار السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفقة وفد هام⁽³³⁾ العاصمة العراقية بغداد، في الفترة الممتدة بين 18 و26 أبريل 1959، حيث كانت له محادثات مع المسؤولين العراقيين وأطلع الرئيس العراقي عن مستجدات الثورة في الجزائر وما يتطلبه الوضع من مواقف مؤيدة.

خلصت المحادثات بإصدار بلاغ مشترك عبر فيه العراق حكومة وشعباً عن تأييده المطلق للقضية الجزائرية، ودعا العراق في ذات البلاغ جميع الدول العربية حكومات وشعوب إلى الإسراع في تقديم يد المساعدة للقضية الجزائرية سياسياً ومادياً⁽³⁴⁾.

❖ الزيارة الرسمية إلى جمهورية يوغسلافيا: (6 – 12 جوان 1959).

قام رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحات عباس الذي كان مرفوقاً بالسيد عبد الحفيظ بوصوف وزير المخابرات والاتصالات العامة، بزيارة رسمية إلى جمهورية يوغسلافيا، في بداية شهر جوان 1959⁽³⁵⁾، كان في استقباله العديد من أعضاء الحكومة اليوغوسلافية بما في ذلك الرئيس جوزيف برووس تيتو الذي جعل بلاده أول بلد أوربي يتحدى تهديدات السلطات الفرنسية القاضية بقطع العلاقات مع الدول غير العربية التي تستقبل على أراضيها وفود الحكومة المؤقتة، ويعبر بصفة رسمية عن مساندة الشعب اليوغوسلافي للكفاح التحرري في الجزائر⁽³⁶⁾.

فكان البلاغ المشترك الصادر عقب هذه الزيارة دليلاً صادقاً على ما تكنته يوغسلافيا شعباً وحكومة من عطف فعال للقضية الجزائرية، كما أثبت في نفس البيان على الجهود التي تبذلها الحكومة المؤقتة الممثل الشرعي للشعب الجزائري من أجل إقرار السلام في الجزائر باتخاذها المفاوضات كأسلوب وحيد لإيقاف القتال بقولها: "تحيى الحكومة اليوغوسلافية ما تبذلها الحكومة الجزائرية المؤقتة ... وتؤكد على أن التفاوض بين الحكومة الفرنسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الناطقة باسم الشعب الجزائري هو الوسيلة الوحيدة لإيقاف القتال"⁽³⁷⁾.

❖ الزيارة إلى الشرق الأقصى: (الصين الشعبية، فيتنام، كوريا) (من 30 أفريل إلى 20 ماي 1960)

تلبية لدعوات تلقتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ثلاثة دول آسيوية، وهي كل من جمهورية الصين الشعبية⁽³⁸⁾، والجمهورية الديمقراطية الفيتامية⁽³⁹⁾، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية⁽⁴⁰⁾، قام وفد وزاري⁽⁴¹⁾، برئاسة السيد كريم بلقاسم في الفترة الممتدة بين 30 أفريل و 20 ماي 1960 بزيارة إلى هذه الدول بغرض تعزيز أواصر التضامن والصداقة التي تربط بين الشعوب المكافحة ضد الاستعمار⁽⁴²⁾.

وخلال هذه الزيارة إلى الشرق الأقصى، أجرى الوفد الجزائري محادثات مع مسؤولي هذه الدول بشأن الوضع الدولي السائد والوضع في آسيا وإفريقيا ووضع نضال الجزائر وكذا، مسألة تطوير علاقات التعاون بين هذه الدول والجزائر، وعبرت في بياناتها المشتركة بأنها على يقين بأن الشعب الجزائري سيحقق النصر لا محالة ضد الوجود الاستعماري على أراضيه.

حيث أعربت القيادة الصينية في بلاغ مشترك: "أن الحكومة الصينية تؤكد تأييدها الحازم للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الجزائري لإحرار الاستقلال الوطني"⁽⁴³⁾.

من جهتها جمهورية الفيتنام أعربت في بيان مشترك مع وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن: ابتهاج الوفد الفيتامي بالنجاح العظيم الذي حققه الشعب الجزائري بمقاومته البطولية، مستتركة في ذات الوقت، "الإعلانات التي تقدمها أمريكا للمعتدين الاستعماريين ليواصلوا حربهم الاستعمارية ضد الشعب الجزائري"⁽⁴⁴⁾.

وجاء أيضا في بلاغ مشترك أصدرته سلطات جمهورية كوريا الشعبية: "إن الوفد الحكومي للجمهورية الديمقراطية الكورية ينظر بإكبار وإعجاب عظيم إلى الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار"⁽⁴⁵⁾.

❖ الزيارة الرسمية إلى الاتحاد السوفيaticي والصين الشعبية: (28 سبتمبر إلى 05 أكتوبر 1960).

الزيارة الرسمية إلى الاتحاد السوفيaticي: (28 – 29 سبتمبر 1960).

في طريقه إلى الصين حل رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحت عباس والوفد المرافق له⁽⁴⁶⁾، بموسكو عاصمة الاتحاد السوفيaticي وذلك يوم 28 سبتمبر 1960، وكان في استقبال الوفد الجزائري، وفد روسي يقوده السيد كوسيفين المساعد الأول للرئيس خروتشوف، وكان هذا بحضور سفراء الدول الإفريقية والأسيوية⁽⁴⁷⁾.

وهذا في الوقت الذي كان فيه الرئيس السوفيaticي خورتشوف غائباً لكونه كان يترأس الوفد السوفيaticي في الدورة الخامسة عشرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع ذلك التقى على هامش أشغال الدورة بالوفد الجزائري الذي عبر له عن استعداد الاتحاد السوفيaticي للاعتراف بالحكومة المؤقتة.

الزيارة الرسمية إلى الصين الشعبية: (29 سبتمبر إلى 05 أكتوبر 1960).

وصل الوفد الجزائري⁽⁴⁸⁾، برئاسة السيد فرحت عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العاصمة الصينية بكين يوم 29 سبتمبر 1960 فادماً إليها من موسكو في زيارة رسمية تلبية لدعوة رئيس الحكومة الصينية للمشاركة في احتفالات الذكرى الحادية عشرة لإعلان جمهورية الصين الشعبية.

كان في استقبال الوفد الجزائري وفد رفيع المستوى يقوده رئيس الحكومة شوان لاي الذي خصه باستقبال حار.

توصل الوفد الجزائري من خلال المحادثات التي أجراها مع القادة الصينيين إلى نتائج هامة جداً تحسب على جهود الدبلوماسية الجزائرية المبذولة على الساحة الدولية، الذين أعربوا لهم عن تأييدهم المطلق للثورة الجزائرية، واستعدادهم التام لإمداد الشعب الجزائري التأثير بكل ما يملكونه من إمكانات مادية ودعم دبلوماسي في المحافل الدولية.

❖ الزيارة الرسمية إلى الشرق الأقصى: (19 جانفي إلى 03 فيفري 1961).

تلبية لدعوات تلقاها رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل رؤساء مجموعة من الدول بالشرق الأقصى، وهي كل من جمهورية اندونيسيا وسنغافورة والملايو وسيلان والهند قام السيد فرحت عباس رفقة وفد مرافق له، بزيارة عواصم

هذه البلدان بغرض تعزيز النشاط الدبلوماسي على المستوى الخارجي وتوطيد العلاقات ودومها مع هذه الدول لتعزيز الدعم المعنوي للثورة الجزائرية في المحافل الدولية بغرض كسب المزيد من الأنصار لتدعيم مطالب الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، كما أطلع من خلال هذه الزيارة الرئيس فرحات عباس سلطات هذه الدول عن مجريات الحرب التي يقودها جيش التحرير الوطني من أجل تحرير الجزائر. وقد تلقى الوفد الجزائري ترحيبا شعبيا حارا وتأييدا حكوميا بالغا للمسعى الثوري والدبلوماسي الذي تتبعه الحكومة المؤقتة.

❖ الزيارة الرسمية إلى المغرب: (03-07 جويلية 1961).

حل السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والوفد المرافق له⁽⁴⁹⁾، في زيارة رسمية إلى المغرب من 03 إلى 07 جويلية 1961⁽⁵⁰⁾، تلبية لدعوة ملك المغرب الحسن الثاني، وخلال هذه الزيارة أجرى الوفد الجزائري محادثات مع الملك وأعضاء الحكومة المغربية ورجال السلك الدبلوماسي المعتمدين لدى المملكة المغربية.

على غرار الزيارات الأخرى التي قامت بها وفود الحكومة المؤقتة إلى العديد من البلدان، فإن هذه الزيارة استقبل فيها الرئيس فرحات عباس وفداً للمراسيم التي يستقبل بها الرؤساء حيث قدمت له التحية العسكرية، ونقل من المطار في سيارة مكشوفة رفقة الملك الحسن الثاني، وهو يردد التحية على الجماهير المصطفة على أرصفة الطريق، كما نصب على طول الشوارع التي سار عليها الموكب الرئاسي أعلام الجزائر ولافتات كتبت عليها عبارات الترحيب.

وفي نهاية الزيارة صدر بلاغ مشترك عبر فيه الطرفان على الصلة الوثيقة التي تربط الشعبين الشقيقين والتي سيكون دوامها بمثابة سلاح لتحطيم كل المناورات الفرنسية. وبذلك تكون هذه الزيارة قد أعطت دفعا قويا في تجسيد الوحدة القومية القائمة بين البلدين الشقيقين على أرض الواقع والتضامن الفعلي والإيمان العميق بالمصير المشترك في إطار وحدة المغرب العربي.

في الختام يمكن القول عن الزيارات الرسمية التي قامت بها وفود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في إطار نشاطها الدبلوماسي إلى العديد من عواصم العالم، بأنها كانت وراء إعطاء المزيد من الضمانات للذهاب بالقضية الجزائرية إلى أبعد حد، لأنها وهو المطالبة باستقلال الشعب الجزائري في المحافل الدولية، خاصة وأن الكثير من

هذه الزيارات تزامنت مع انعقاد المؤتمرات الإفريقية الأسيوية ودورات الأمم المتحدة التي نوقشت فيها القضية الجزائرية.

الهوامش :

⁽¹⁾ Mohammed BEDJAOUI, *La Révolution Algérienne et le Droit*, Editions de l'Association Internationale des Juristes Démocrates, BRUXELLES, 1961, p. 433.

⁽²⁾ سليمان شيخ، *الجزائر تحمل السلاح*، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص 433.

⁽³⁾ محمد طوبلي، الملتقى الوطني حول صداء الثورة الجزائرية 1954 - 1962 ، ترجمة حسن مهدي، مجلة الثقافة، الصادرة في فيفري 1986 ، العدد 91 ، ص 61.

⁽⁴⁾ هذا الصنف من الاعتراف سماه السيد محمد البجاوي في كتابه "الثورة الجزائرية والحقوق"، بالاعتراف الفعلي أو الواقعي، ينسب في نظر القانون إلى الحكومة التي لا تستند إلى الشرعية الشعبية، بمعنى أنها نصبت نفسها بنفسها مثل تلك التي تتبع عن الثورات أو الانقلابات.

⁽⁵⁾ جاء اعتراف غانا من خلال رسالة وجهتها السلطات الغينية إلى وزير خارجية الحكومة المؤقتة بتاريخ 10 جويلية 1959 ومما جاء فيها ما يلي: "لقد قررت حكومة غانا أن تمنع اعترافاً بواقع الحكومة المؤقتة الجزائرية".

⁽⁶⁾ تزامن اعتراف الاتحاد السوفيتي أشغال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، عندما استقبل رئيس الاتحاد السوفيتي خروتشوف على هامش أشغال الدورةأعضاء الوفد الجزائري وتحدث معهم عن مجريات العمل الثوري في الجزائر، وبعد خمسة أيام من هذا اللقاء كشف خروتشوف عن دوافع استقباله للوفد الجزائري بقوله: "يمكن اعتبار اجتماعاتنا ومحادثاتنا مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية على أنها اعتراف بأن هذه الحكومة قائمة في الواقع".

⁽⁷⁾ كان اعتراف ليبريا المعلن عنه يوم 7 جوان 1960 ، في أول الأمر فعلياً لكنه تطور مع مرور الأيام إلى أن أصبحت السلطات الليبية تؤمن بوجود الحكومة المؤقتة باعتبارها حكومة للجمهورية الجزائرية، أعلنت عن موقفها هذا أثناء انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الذي جمع رؤساء الدول الإفريقية لدراسة قضيائهن بمصير القارة السمراء، الذي انعقد من 3 إلى 6 جانفي 1961 ، حيث جاء في هذا القرار: "باتخاذ أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي السلطة الوحيدة التي تملك تمثيل الجزائر وإلزامها".

⁽⁸⁾ أما هذا الصنف من الاعتراف لقد سماه السيد محمد البجاوي في مرجعه المذكور أعلاه بالاعتراف القانوني.

⁽⁹⁾ صدرت وزارة الشؤون الخارجية اللبنانية إشعاراً رسمياً، تلقى رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحت عباس نسخة منه بتاريخ 15 جانفي 1959 وهذا نصه:

يسريني أن أؤكد لدولتكم مضمون البرقية التي تشرفت بإرسالها لكم لإبلاغكم اعتراف لبنان بحكومة الجزائر المؤقتة:

- قررت الحكومة اللبنانية اليوم الاعتراف قانونياً بحكومة الجزائر المؤقتة."أنظر محمد الجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المراجع السابق، ص 179.

- اعترفت السلطات الليبية بشرعية الحكومة المؤقتة قولاً وعملاً منذ اللحظات الأولى من إصدار بيان تأسيسها، إذ أبلغ رئيس الوزراء الليبي إشعاراً رسمياً يعلم فيه رئيس الحكومة المؤقتة بالقرار الذي اتخذته حكومته والقاضي بالاعتراف الشرعي بالحكومة المؤقتة، وهذا مقتطف منه:

"يسعدني جداً أن أبادر بإبلاغ سيادتكم قرار الحكومة الليبية بالاعتراف بحكومة الجزائر كحكومة شرعية للشعب الجزائري".

⁽¹⁰⁾ إشعار مراكش: "لي الشرف بأن أنقل إلى علمكم أن مجلس الوزراء المجتمع برئاسة صاحب الجلالة ملك مراكش قد قرر في التاسع عشر من سبتمبر 1958 الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية".

- إشعار السودان الصادر عن سفارته بالقاهرة في تاريخ 22 سبتمبر 1958: "تهدي سفارة السودان بالقاهرة أطيب تحياتها إلى رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. ويسرها أن تتهي إليهم أن مجلس الوزراء السوداني قد عقد جلسة خاصة وقرر الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة".

- إشعار الأردن الصادر عن رئيس وزراء الحكومة الأردنية بتاريخ 22 سبتمبر 1958:

"أرجو أن تقبلوا دولتكم باسمي وبالنيابة عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والشعب الأردني آخر تمنيات الخير والتوفيق لحكومتكم الموقرة".

⁽¹¹⁾ عقبة ضيف الله، "التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954 - 1962"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، معهد العلوم السياسية وال العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1995، ص 376.

⁽¹²⁾ بعث رئيس جمهورية فيتنام السيد فان دونغ رسالة إلى رئيس الحكومة المؤقتة السيد فرحت عباس بتاريخ 26 سبتمبر 1958 يعرب فيها عن ارتياح حكومة فيتنام بتأسيس الحكومة المؤقتة، كما تتضمن ذات الرسالة أحقيـة الحكومة المؤقتة في تمثيل الشعب الجزائري الثائر، ومما جاء في نص الرسالة ما يلي: "لي الشرف بأن أشعركم أن حـكومة جـمهـوريـة فيـتنـام الـديمقـراـطـية قد أقرـ قـرارـها على الـاعـتـرافـ بـالـحـكـومـةـ المـؤـقـتـةـ لـلـجـزاـئـرـ جـمهـوريـةـ بـوـصـفـهاـ الـحـكـومـةـ الـوحـيدـةـ الـقاـنـوـنـيـةـ".

والملتبة الشرعية لشعب الجزائر". أنظر، أنظر محمد البحاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع نفسه، ص 177.

(13) بعث الرئيس المالي السيد موبيدو كيتا رسالة إلى نظيره الرئيس فرحات عباس في 18 فبراير 1961 يعلمه فيها بالقرار الذي اتخذته حكومة جمهورية مالي بشأن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية المتضمن اعتراف الحكومة المالية بشرعية الحكومة المؤقتة وحقها في الحديث باسم الشعب الجزائري، وهذا مقتطف من مضمون الرسالة: "إن حكومة جمهورية مالي تقرر أن تعترف أن السلطة الوحيدة التي لها حق الكلام باسم شعب الجزائر هي الحكومة المؤقتة التي تشرفون فخامتكم برئاستها". أنظر محمد البحاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع نفسه، ص 177 - 178.

(14) تعد جمهورية اندونيسيا من الدول الأولى التي اعترفت بالحكومة المؤقتة بصفتها حكومة للدولة الجزائرية، كان ذلك يوم 26 سبتمبر 1958 من خلال بيان رسمي أصدرته حكومة اندونيسيا في جلسة طارئة لمجلس الوزراء والذي دعت فيه الدولتين الفرنسية والجزائرية بالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مبادئ مؤتمر باندونغ بفرض إقامة العلاقات بينهما باعتبارهما دولتين مستقلتين على أساس علاقات قائمة لا على أساس استعمارية وإنما قائمة على أساس مبادئ القانون الدولي والعرف الدولي معاً، وجاء في مضمون الرسالة ما يلي: "إن الحكومة الاندونيسية تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر باندونغ العشرة ستفتح مجالاً للدولتين وهما الجزائر وفرنسا لتعيداً علاقاتهما التي كانت قائمة على أساس استعمارية إلى علاقات بين دولتين مستقلتين تقوم على مبادئ القانون الدولي والعرف الدولي.

ولذا في نظرها أن إقرار الحكومة الاندونيسية الاعتراف بحكومة الجزائر المؤقتة، أمر لا يتنافى مع رغبة الشعب الاندونيسي المناهض للاستعمار كما يتافق مع سياسة الحياد الإيجابي التي تتمسك بها اندونيسيا".

(15) يعد العراق الشقيق أول بلد أعلن عن اعترافه بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهذا على لسان سفيره بالقاهرة الذي كان حاضراً في الحفل الذي أقامه أعضاء الحكومة المؤقتة، وكان ذلك بمجرد أن أنهى الرئيس فرحات عباس قراءة نص الإعلان الرسمي لميلاد الحكومة المؤقتة ليوم 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة.

(16) اعتراف الحكومة اليوغوسلافية بالحكومة المؤقتة جاء على إثر بلاغ مشترك جزائري - يوغسلافي أعلن عنه في كل من بلغراد وتونس، بعد زيارة قام بها وفد الحكومة المؤقتة إلى بلغراد بتاريخ 6 جوان 1959، ومما جاء في نص البلاغ ما يلي:

"... وأن الفريقين يعربان عن رغبتهما المشتركة، في أن يتم عن طريق التفاوض بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، ممثلة الشعب الجزائري، إيجاد حل ناجع للقضية الجزائرية ...". أنظر، المرجع نفسه، ص 183.

⁽¹⁷⁾ يعود اعتراف غينيا بالحكومة المؤقتة إلى تاريخ 16 أوت 1959، عندما صرَّح رئيس الوفد الغيني إسماعيل توري على هامش أشغال مؤتمر منروفيَا بأن حكومته تعتبر الحكومة المؤقتة ضمن قائمة الدول الإفريقية المستقلة رداً على البرقية التي بعث بها الرئيس فرحات عباس بتاريخ 30 سبتمبر 1958 يهْنئ فيها الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري عن استقلال غينيا، وهذا نصها:

إن مسألة الاعتراف بين حكومتي غينيا والجزائر قد حلتها الحكومة المؤقتة التي كانت غادة إعلان استقلال غينيا، في طليعة من اعتراف بحكومة الجمهورية الغينية. إن شعب غينيا وحكومتها قد طلب في نفسِهما وقع هذا الاعتراف ونال من اهتمامها مثل الذي نالته الاعترافات الصادرة عن الدول الإفريقية المستقلة الثمانية.¹⁸

وهكذا، وجرياً على سنة دولية لا مراءٍ في صحتها، فإن حكومة جمهورية غينيا لم تر ما يدعو إلى إعلان موقفها من قضية الاعتراف بالجمهورية الجزائرية، مثلما لم تر موجباً لذلك حيال الدول الإفريقية الشقيقة الأخرى. انظر، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع السابق، ص 184.

⁽¹⁸⁾ تأكيد اعتراف الطوغو بالحكومة المؤقتة عندما بعث الرئيس الطوغولي السيد سيلفانوس أولبيوس ببرقية مماثلة إلى الرئيس فرحات عباس بتاريخ 17 جوان 1960 ومما جاء فيها ما يلي: "فخامة السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن طريق السيد وزير الشؤون الخارجية.

لقد أخذنا علماً بالقرار القطعي الذي اتخذته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المتضمن اعترافها بطنغو جمهورية مستقلة مطلقة السيادة". انظر، المرجع نفسه، ص 185.

⁽¹⁹⁾ أما اعتراف جمهورية الكونغو بالحكومة المؤقتة يعود أصلاً إلى البرقية التي بعث بها الرئيس فرحات عباس إلى حكومة جيني¹⁹ الكونغو يعزي فيها أعضاء الحكومة والشعب الكونغولي على إثر المصاب الجلل الذي أصاب شعب الكونغو بعد مقتل المناضل الوطني باتريس لومومبا، عرفاناً بالجميل لم يتأخر الرئيس جيني²⁰ الكونغو عن الرد في برقية مماثلة بتاريخ 19 فبراير 1961، وهذا نصها: "إن حكومة جمهورية الكونغو لتشكر لكم ما أبديتُموه من تعاطف وتضامن مع شعب الكونغو وحكومته في يوم محنتها الوطنية باغتيال الرئيس باتريس لومومبا ورفيقيه مثوبولو وأوكسيتو ... كما تعرب الحكومة عن رغبتها في أن تقام، بمجرد تلقي هذه الرسالة علاقات دبلوماسية بين الكونغو وبليكم". انظر، المرجع نفسه، ص 186.

⁽²⁰⁾ كانت هذهبعثات الدبلوماسية بمثابة سفارات.

⁽²¹⁾ محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع السابق، ص 189.

⁽²²⁾ نفس المرجع والصفحة.

أشكال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958 – 1962

(23) نفس المرجع والصفحة.

(24) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع السابق، ص 191.

(25) نفس المرجع والصفحة.

(26) أصدرت في نفس اليوم 6 فيفري 1960 الذي أصدرت فيه قرار إنشاءبعثات الدبلوماسية في الخارج قرارا آخر يتعلق بتعيين رؤساءبعثات إلى الخارج.

(27) محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، المرجع السابق، ص 192.

(28) للتذكير فإن زيارة الوفد الجزائري إلى الصين الشعبية كانت على مرحلتين:
الأولى: من 03 إلى 13 ديسمبر 1958 ، . والثانية: من 16 إلى 20 ديسمبر 1958 تخللتها زيارة الوفد الجزائري من 13 إلى 16 ديسمبر 1958 إلى جمهورية فيتنام.

وأن هذهزيارة إلى الصين، كان لها صدى كبير في الأوساط الدبلوماسية لدول الغرب التي تابعت وقائعها بكثير من الاهتمام، لكونها أول زيارة رسمية يقوم بها وفد عن الحكومة المؤقتة إلى الخارج إلى دولة غير عربية . وكذا تزامنها مع كل من مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الثالثة عشرة للأمم المتحدة، ومجريات مؤتمر الشعوب الإفريقية في أكرا، والمؤتمرات الاقتصادية الإفريقية الآسيوية المنعقد بالقاهرة، هذا مما زاد للثورة الجزائرية من طابع دولي ومما يدل في ذات الوقت على نجاح النهج дипломاسي للحكومة المؤقتة في افتتاح القضية الجزائرية، التي أرادت السلطات الفرنسية أن يجعل منها مسألة داخلية تخنق فرنسا دون غيرها من الدول.

(29) انظر: المجاهد، "النص الكامل للبيان المشترك الصيني الجزائري" ، الصادرة بتاريخ 15 / 01 / 1959، العدد 35،

ص 03.

(30) المجاهد، "أول بلاغ مشترك توقع عليه الحكومة الجزائرية مع دولة أجنبية" ، الصادرة بتاريخ 24 / 12 / 1958، العدد 34، ص 08.

(31) المجاهد، "أول بلاغ مشترك توقع عليه الحكومة الجزائرية مع دولة أجنبية" ، المصدر السابق، ص 08.

(32) يتشكل الوفد الجزائري من السادة: فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة، عبد الحفيظ بوصوف وزير المواصلات والاتصالات العامة، وأحمد توفيق المدنى وزير الثقافة، وابراهيم مزهودي مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة (انتقل إلى جوار ربه يوم 26 فيفري 2010).

⁽³³⁾ يتكون الوفد من السادة: كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوات المسلحة، وأحمد فرانسيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية، وأحمد توفيق المدني وزير الثقافة، والعقيد علي كاف.

⁽³⁴⁾ El MOUDJAHID, Accueil Triomphal à la délégation gouvernementale algérienne, du 10 mai 1959, N° 41, p.5.

⁽³⁵⁾ تقرير السياسة العامة، ل يوم 20 / 06 / 1959، G.P.R.A. M.F, G 004(précité)

⁽³⁶⁾ El MOUDJAHID, La visite de la délégation algérienne à Belgrade, du 22 juin 1959, N° 44, p.5.

⁽³⁷⁾ المجاهد، "يوغسلافيا: أول بلد أوروبي يتحدى تهديدات ديبري ويؤكد- رسميًا- تضامنه مع الجزائر"، الصادرة بتاريخ 14 / 06 / 1959، العدد 44، ص 03.

⁽³⁸⁾ 30 أبريل - 20 ماي 1960.

للتذكير فإن زيارة الوفد الجزائري إلى الصين الشعبية كانت على ثلاث مراحل:
ال الأولى: من 30 أبريل إلى 03 ماي 1960 ، والثانية: من 7 إلى 9 ماي 1960 ، والثالثة: من 13 إلى 20 ماي 1960 تخللتها زيارة الوفد الجزائري إلى جمهورية فيتنام من 4 إلى 6 ماي 1960 ، وإلى جمهورية كوريا الديمقراطية من 10 إلى 13 ماي 1960 .

⁽³⁹⁾ 4 . 6 ماي 1960.

⁽⁴⁰⁾ 10 . 13 ماي 1960.

⁽⁴¹⁾ يتكون وفد الحكومة المؤقتة من الوزراء التالية أسماءهم: كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وزیر الشؤون الخارجية، عبد الحفيظ بوصوف وزیر التسليح والاتصالات العامة، وأحمد فرانسيس المالية والشؤون الاقتصادية.

⁽⁴²⁾ - El MOUDJAHID, Le séjour de la délégation du G.P.R.A. en Chine, au Vietnam et en Corée, du 21 mai 1960, N° 65, p.6-7.

⁽⁴³⁾ - El MOUDJAHID, Le séjour de la délégation du G.P.R.A. en Chine, au Vietnam et en Corée, du 21 mai 1960, N° 65, p.6.

⁽⁴⁴⁾ المجاهد، "نص البلاغ المشترك الجزائري الفيتنامي" ، الصادرة بتاريخ 30 / 05 / 1960 ، العدد 09 ، ص 69.

⁽⁴⁵⁾ المصدر نفسه.

⁽⁴⁶⁾ يتكون من السادة: الأخضر بن طبال وزير الداخلية، وأحمد بونجل، ومحمد بن يحيى.

⁽⁴⁷⁾ المجاهد، "طريق الصين" ، الصادرة بتاريخ 3 / 10 / 1960 ، العدد 78 ، ص 03.

⁽⁴⁸⁾ نفس الوفد الذي زار موسكو المشار أعلاه.

⁽⁴⁹⁾ رافقه في زيارته إلى المغرب كل من السادة: عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمواصلات، والأخضر بن طبال وزير الداخلية، ومحمد بزيد وزير الأخبار.

⁽⁵⁰⁾ وهي آخر زيارة رسمية يقوم بها السيد فرحات عباس بصفته رئيساً للحكومة المؤقتة إلى الخارج قبل أن يخلفه في شهر أوت السيد بن يوسف بن خدة الذي كان يشغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة فرحات عباس، بناء على قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية المجتمع في طرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961.. انظر: المجاهد، "بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية"، الصادرة بتاريخ 28 / 08 / 1961، العدد 103، ص 03.